## المحاضرة الخامسة:

# مظاهر الفساد المالي والإداري

يعد الفساد بمختلف صوره من أخطر الظواهر التي تواجه الأنظمة الإدارية والاقتصادية، لما يخلّفه من آثار عميقة على أداء المؤسسات واستقرار الدول؛ حيث تتضاعف خطورته في البيئات التي تفتقر إلى البنى المؤسساتية المتينة وآليات الرقابة الصارمة ومستويات الشفافية المطلوبة. ويتخذ الفساد أشكالا متعددة، تتداخل فيما بينها؛ إذ يسهم الفساد الأخلاقي والسلوكي في إضعاف الانضباط الإداري وخلق بيئة تسمح بانتشار الفساد المالي والجنائي، بينما يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تقويض الثقة العامة وإرباك مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول إن الفساد يمارس بصور متعددة تتشابك فيما بينها، ما يجعل التمييز بين الفساد الإداري والمالي أمرا صعبا أحيانا، خاصة وأن الموظف العام هو الفاعل الأساسي في أغلب مظاهر هذا الفساد. غير أن تصنيف المظاهر يساعد على فهم آليات حدوثه وانعكاساته على فعالية المؤسسات.

## أولا: مظاهر الفساد الإداري

يمثل الفساد الإداري مجموعة من الانحرافات السلوكية والممارسات التنظيمية غير القانونية التي يقوم بها الموظف العام أثناء أداء مهامه، مما يؤدي إلى إضعاف كفاءة الجهاز الإداري، وتعطيل مصالح المواطنين، وتشويه مبدأ العدالة في توزيع الخدمات والفرص. ويتداخل الفساد الإداري غالبا مع الفساد الأخلاقي، حيث يشكل السلوك الفردي المنحرف قاعدة أساسية لغيره من أشكال الفساد.

### 1- الرشوة الإدارية

تعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد الإداري انتشارا، وتتمثل في حصول الموظف على أموال أو منافع مقابل تنفيذ عمل أو الامتناع عنه خلافا للأصول القانونية. وتشكل الرشوة اعتداء مباشرا على العدالة، إذ يصبح الحصول على الخدمات خاضعا للمال وليس للقواعد المهنية.

### 2- المحاباة

تتمثل المحاباة في قيام الموظف بتنفيذ أعمال أو تقديم خدمات لفرد أو جهة ينتمي إليها، كالعائلة أو الحزب أو المنطقة، دون وجه حق. وهي مظهر من مظاهر التمييز غير المشروع الذي يؤدي إلى حرمان الآخرين من حقوقهم بناء على الانتماء وليس على الكفاءة.

### 3- المحسوبية

وهي تفضيل فرد أو مجموعة على غيرها داخل الخدمة العامة دون مبررات قانونية أو مهنية، غالبا بهدف تحقيق مصالح خاصة للموظف أو محيطه. وتنتج عن هذه الممارسة اختلالات كبيرة داخل الجهاز الإداري، أبرزها إقصاء الكفاءات ومنح مناصب لموظفين غير مؤهلين.

### 4- الوساطة غير المشروعة (الواسطة)

الوساطة هي تدخل الموظف أو المسؤول لصالح فرد أو جهة، بغرض حصولهم على خدمة أو منصب دون الالتزام بمعايير الكفاءة أو الإجراءات القانونية. ويؤدي ذلك إلى اختلال التوازن داخل المؤسسات، ويجعل الوظيفة العامة عرضة للتأثيرات الشخصية.

### 5- النهب الإداري

يتجسد في الاستيلاء على ممتلكات عامة أو موجودات مؤسسات الدولة والتصرف فيها بغير وجه حق. وقد يأخذ النهب أشكالا مباشرة أو غير مباشرة، مثل التلاعب في الأصول أو تحويل المواد والمعدات إلى مصالح شخصية.

### 6- الابتزاز

الابتزاز هو إجبار المواطن أو جهة معينة على دفع أموال مقابل تقديم خدمة يفترض قانونا أن تكون مجانية أو مقابل ضمان عدم الإضرار به. ويستغل الموظف موقعه وسلطة عمله لفرض هذا السلوك.

7- **ضعف الانضباط وإهمال الواجبات:** يشكل إهمال الواجبات أحد أبرز صور الفساد الإداري، ويتجلى في:

- عدم احترام أوقات الحضور والانصراف،
- الانصراف المبكر،
- إضاعة الوقت في أنشطة غير وظيفية،
- الامتناع عن تنفيذ المهام،
- الكسل والتراخي،
- إفشاء أسرار الوظيفة،
- غياب روح العمل الجماعي.

وتساهم هذه الممارسات في تعطيل سير العمل، وإضعاف كفاءة الجهاز الإداري، وخلق بيئة رخوة مهيأة لانتشار فساد مالي وتنظيمي أوسع.

8- **الفساد الأخلاقي:** يرتبط الفساد الأخلاقي بالسلوك الشخصي للموظف داخل المؤسسة. ويتجلى في:

- الانحرافات السلوكية تجاه المواطنين والزملاء،

- الميل للتملق من أجل الحصول على امتيازات،
- استغلال العلاقات المهنية لتحقيق مصالح خاصة،
- إساءة استعمال السلطة لتحقيق نفوذ شخصي.

ويمثل الفساد الأخلاقي أساسًا يتغذى منه الفساد الإداري والمالي على حد سواء

## ثانيا: مظاهر الفساد المالي

يرتبط الفساد المالي بكل أشكال الانحرافات المرتبطة بالمال العام، سواء بالاستيلاء عليه أو تبديده أو توجيهه لغير أهدافه. ويعد من أخطر أنواع الفساد بسبب تأثيره المباشر على الاقتصاد الوطني.

### 1- الرشوة المالية

وهي استغلال الموظف لموقعه مقابل الحصول على منفعة مالية لتقديم خدمة غير مشروعة. وتحوّل الرشوة المالية الخدمة العامة إلى سلعة، وتساهم في تراجع الثقة في المؤسسات.

### 2- الاختلاس

الاختلاس هو استيلاء الموظف على الأموال التي عهدت إليه بحكم وظيفته، سواء عبر التلاعب بالسجلات، أو تزوير الوثائق، أو التصرف بالأموال العامة كأنها ملكيته الخاصة. ويؤدي الاختلاس إلى إضعاف النظام المالي للدولة.

### 3- التهرب الضريبي والجمركي

يتجلى التهرب الضريبي في تقديم بيانات مغلوطة أو إخفاء الدخل الحقيقي للتهرب من الضرائب، بينما يشمل التهرب الجمركي إدخال بضائع بدون تسديد الرسوم المقررة. وتؤدي هذه الممارسات إلى إضعاف ميزانية الدولة وتراجع قدرتها على تقديم الخدمات.

### 4- المحسوبية في التعيينات والعقود

يحدث هذا النوع عندما يتم تعيين أشخاص أو منح عقود لمؤسسات دون اعتماد المعايير القانونية، وإنما بالاعتماد على العلاقات الشخصية. ويؤدي هذا السلوك إلى هدر الموارد وإضعاف مستويات الكفاءة.

### 5- تبديد المال العام: ويظهر في صور عدة، منها:

- الإنفاق المفرط على الأبنية والأثاث،
- دفع رواتب دون وجود عمل فعلي،
- استخدام السيارات الحكومية لأغراض شخصية،
- إقامة حفلات ومناسبات على حساب ميزانية الدولة،

- استقدام خبرات أجنبية بتكاليف عالية رغم توفر بدائل وطنية.

**6- العمولات والقروض غير المضمونة:** ويتجلى هذا الفساد في:

- تمرير صفقات البنية التحتية مقابل عمولات،
- منح قروض كبيرة دون ضمانات كافية لأشخاص مرتبطين بمسؤولين نافذين، وتعد هذه الروض من أخطر الممارسات لأنها تسبب خسائر مالية ضخمة.

ختاما من خلال تحليل مظاهر الفساد الإداري والمالي، يتبين أن هذه الظاهرة ذات جذور عميقة، تجمع بين الانحراف السلوكي للموظف وبين سوء استخدام السلطة والمال العام. ويؤدي انتشار الفساد إلى تقويض فعالية الجهاز الإداري، وإضعاف الثقة العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ينظر:

نسيمة بومعراف: مظاهر الفساد الإداري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع.

فيلالي فاطيمة: الفساد الإداري والمالي (الأسباب والمظاهر)، مجلة استراتيجيات ضمان الجودة.

إيثار عبود كاظم الفتلي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير كربلاء (العراق)

حمدي باشا نادية: محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد، مطبوعة بيداغوجية